



قصة نجاح

تضمين شؤون المرأة فى الخطة القومية
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)

يونيه ٢٠٠٤



١١١٣ كورنيش النيل - التحرير - الدور الأول
تليفون: ٥٧٤٧٩٦٦-٥٧٤٧٧٥٨ - ٥٧٤٨٧٠٨ - ٥٧٤٨١٣٨ فاكس:
e-mail: ncw@ncwegypt.com
website: ncwegypt.com

ختام :

كانت عملية إعداد خطة النهوض بالمرأة بالتعاون الوثيق مع كل المؤسسات الدستورية المعنية بالدولة نموذجاً يحتذى به لأسلوب التخطيط بالمشاركة الذي تعكف مصر كدولة على تحديد وتفعيل آلياته وقنواته وخطواته لتعزيز الأدوار المتكاملة لشركاء التنمية.

وإذا كان المجلس القومي للمرأة قد انتهى من وضع الخطة الخاصة بالنهوض بالمرأة المصرية ونجح في ادراجها في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) إلا أن العمل مازال مستمراً من خلال مايلي :

أولاً : متابعة وتقييم البرامج التي تم تنفيذها ومحاولة مساندة الجهات المعنية في تنفيذ البرامج التي لم يتم تنفيذها بدراسة المعوقات والمشكلات التي حالت دون تحقيقها والمعاونة الجادة في التصدي وإيجاد الحلول لهذه المعوقات والمشكلات من خلال تقارير ترفع إلى الحكومة أو إعادة صياغة قوانين أو قرارات وزارية هدفها أن تأخذ شئون المرأة في الاعتبار.. إلخ. وهو من اختصاصات المجلس بحسب القرار الجمهوري المنشئ له.

ثانياً : تطوير أسلوب إعداد الخطة من خلال مشروع «مزيد من تضمين شئون المرأة في

الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)» بدأ في يوليو ٢٠٠٣ بمساهمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتم على عدة مراحل كما يلي:

■ النزول إلى القرى والنجوع لجمع بيانات عن احتياجات المرأة في الريف بمعاونة مركز معلومات مجلس الوزراء.

■ برامج تدريبية للمسؤولين عن التخطيط في الوحدات الإدارية للمحافظات في المستويات الأقل (القرى والأحياء) لتحديد الاحتياجات ووضع خطة مبدئية لكل وحدة إدارية.

■ تحليل وتجميع مقترحات خطط القرى في خطة على مستوى الوحدة الإدارية الأعلى وهي المركز.. وكذلك تحليل وتجميع خطط الأحياء في خطة المدينة، ثم تحليل وتجميع كل هذه الخطط في خطة واحدة متكاملة على مستوى المحافظة.

■ تجميع خطط المحافظات (٢٧) في خطة واحدة شاملة يتم مناقشتها واعادتها مع وزارة التخطيط ومسئولى التخطيط في باقى الوزارات المعنية فى الحكومة المركزية بحسب نموذج الناجح الذى تم به إعداد الخطة السابقة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) والموضح فى هذه الوثيقة.

المخرجات:

كانت أهم مخرجات هذا المجهود:

■ إعداد مقترح خطة شاملة للنهوض بالمرأة وادماجها وتضمينها في الخطة القومية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) بناء على أحدث سبل التخطيط بالمشاركة وأخذ مفهوم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في الاعتبار إلى حد كبير.

■ تم تقديم مقترح الخطة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء وتمت إحالته إلى وزارة التخطيط التي قامت بالدراسة والتحليل تم تضمينها في الخطة القومية الشاملة.

■ وافقت الحكومة على الخطة القومية وتم تحويلها إلى البرلمان المصري بمجلسيه، مجلس الشورى ومجلس الشعب.. حيث تمت مناقشتها باستفاضة، وكان تعليق السادة نواب الأمة في المجلسين بالنسبة لمفهوم إدماج المرأة في الخطة إيجابياً بدرجة ملحوظة وتمت الموافقة النهائية عليها.

■ أشاد وزير التخطيط عند تقديم سيادته للخطة في البرلمان بجهود المجلس القومي للمرأة في إعداد الخطة.

إلا أننا نعتقد أن هناك نتائج إيجابية أخرى لا تقل أهمية.. يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: لأول مرة في مصر (وفي كثير من دول العالم) تشارك المرأة بفعالية في التخطيط للدولة وهو ما يعزز مفهوم التخطيط بالمشاركة الذي يتبناه

المجتمع الدولي في الوقت الحالي ويمكننا القول أن الخطة القومية كانت نتاج مشاركة غير مسبوقه بين الرجل والمرأة في مصر.

ثانياً: تم خلق حوار بناء مستمر بين المجلس القومي للمرأة وبين الإدارات المعنية بالتخطيط في الوزارات، وعلى الأخص بين المجلس وبين وزارة التخطيط مما أتاح أسلوباً جديداً متميزاً مكن المجلس القومي من المتابعة المستمرة لتنفيذ برامج خطط الوزارات سنوياً.

ثالثاً: تكوين مجموعة متكاملة من الخبراء Group Core من الأعضاء والعاملين بالمجلس القومي للمرأة وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث الذين تخصصوا في مجالات «التخطيط والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي» ممن تلقوا التدريب في الداخل وفي الخارج.. مما أدى إلى تفجر طاقات هائلة وقدرات كانت كامنة أصبحت الآن متاحة لمعاونة الكثير من مؤسسات المجتمع.. وتم فعلاً الاستعانة بهذه الخبرات في معاونة الكثير من المؤسسات الحكومية الأخرى (وزارة الصناعة، والتنمية المحلية، والشباب... إلخ).

رابعاً: تطورت ونمت القدرة المؤسسية للمجلس القومي للمرأة تطوراً كبيراً يواكب كل الأساليب المستحدثة في هذا المجال.. وما زال المجلس يقوم على تطوير

قدراته المؤسسية باستمرار على مراحل تؤدي إلى تطوير شامل في الإدارة.

مقومات النجاح:

يعزى نجاح المجلس القومي للمرأة في تضمين شئون المرأة في نسيج الخطة القومية للتنمية الشاملة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) إلى عدة مقومات يأتي أهمها فيما يلي:

أولاً: المقومات السياسية :

يأتي في مقدمة المقومات السياسية النص الدستوري الذي يؤكد على المساواة المطلقة غير المشروطة بين الجنسين في كل الحقوق والواجبات.. يساند هذا إرادة سياسية على أعلى مستوى متمثلة في السيد رئيس الجمهورية الذي يؤمن بأهمية مشاركة المرأة في كل أنشطة التنمية وحرصه على إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، وبصدور قراره التاريخي بإنشاء المجلس القومي للمرأة في مطلع الألفية الثالثة كمؤسسة دستورية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وتشرف برئاسة السيدة قرينة الرئيس.. ويأتي ضمن المقومات السياسية حرص الحكومة على تأكيد مبدأ المساواة والتزامها به في كل المجالات.

ثانياً: المقومات التشريعية :

جاءت القوانين المكملة للدستور تؤكد على مبدأ المساواة الدستوري وإن كان هناك ما زالت ثغرات طفيفة في عدد قليل جداً من القوانين يقوم المجلس القومي للمرأة بمراجعتها وإبداء الرأي فيها وإحالتها إلى المؤسسات الدستورية المعنية.

ثالثاً: المقومات التنظيمية والادارية :

لعل من أهم المقومات التي كانت سبباً في نجاح المجلس القومي في تضمين شئون المرأة في الخطة القومية للدولة هو ما ورد في القرار الجمهوري من

نصوص اتاحت للمجلس القومي مرونة تسمح له بالتحرك الواسع والتنسيق مع كل مؤسسات الدولة الدستورية.

استدعت الجهود التي تمت لادماج المرأة في الخطة القومية، تطوير شامل في أساليب العمل وتبني مفهوم التخطيط بالمشاركة بمعنى تحديد احتياجات المرأة ووضعها كأساس عند إعداد الخطة في الإدارات المختصة بالتخطيط في كل الوزارات ذات الصلة وعددها ٢٢ وزارة، وصاحب ذلك برنامج شامل لبناء القدرات من خلال التدريب المكثف والأدلة التدريبية للعاملين في الوزارات وفي المجلس القومي للمرأة، وكذلك في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، حيث أن التخطيط بالمشاركة مفهوم جديد متطور يحتاج إلى تدريب متخصص غائب في برامج التدريب في كل المؤسسات في الوقت الحالي.

رابعاً: المقومات العلمية والبحثية والتدريبية:

استند مشروع الخطة التي أعدها المجلس وأحالها إلى الحكومة على الأسلوب العلمي للتخطيط الذي يبدأ بالبحوث والدراسات وترجمة الأدبيات في مجال ادماج النوع الاجتماعي في هذا التخطيط للتنمية، والاستفادة من الخبرات في هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو الخارجي مما استدعى في بعض الأحيان إرسال البعثات إلى عدد من جامعات الدول المتقدمة التي تقوم بتدريس مفاهيم التخطيط المستجيب للنوع ضمن مناهجها.

خامساً: مقومات العمل الجماعي :

حرص المجلس على فتح مجال واسع أمام أجهزة الدولة والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الأهلية للاشتراك في أنشطة محلية أدت إلى مساعدة المجلس في الوصول إلى الحقائق المرتبطة بأثر التمييز ضد المرأة في الواقع من خلال الاستماع إلى آراء هذه الأجهزة على المستوى المركزي والمستويات المحلية.

عوامل مساندة :

بجانب المقومات التي تم ذكرها كانت هناك عوامل أخرى مساندة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: اختصاصات المجلس القومي للمرأة:

كان لأحد اختصاصات المجلس كما وردت في القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، وهو «التنسيق بين المؤسسات الدستورية ومتابعة جهود النهوض بالمرأة» أثر بالغ في تحقيق أسلوب للعمل أدى إلى شراكة تامة وتعاون والتزام من كل الأطراف التي شاركت في صياغة مشروع خطة ادماج المرأة التي أعدها المجلس من خلال بروتوكولات تعاون مع المؤسسات المعنية تحدد أساليب التنسيق والمتابعة.

ثانياً: وحدات تكافؤ الفرص:

كان للاقتراح الذي تقدم به المجلس إلى الوزارات (٣٠ وزارة) بإنشاء وحدات «تكافؤ الفرص» تتبع مكتب الوزير مباشرة، لإبراز شئون المرأة العاملة في مقترح خطة الوزارة وللتأكيد على مشاركة المرأة في كل مراحل اتخاذ القرار وعلى حصولها على حقوقها الدستورية في مجال العمل الخاص بها، أثر كبير خلق مناخ مواتي داخل كل وزارة.

ثالثاً: الإعلام :

ساهمت جميع أجهزة الإعلام على اختلاف أنواعها وعلى مستوى جميع أنحاء الجمهورية في التوعية والإقناع بأن مشاركة المرأة في العمل العام والنهوض بها هو جزء لا يتجزأ من نهضة مصر، بل أساس هذه النهضة.

رابعاً: المساندة الدولية :

لابد من الاشارة بالمساندة التي قام بها المجتمع الدولي من خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في خروج مشروع تضمين المرأة في خطة الدولة إلى النور.. مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA والبنك الدولي. بادرت هذه المؤسسات المانحة بتوفير الخبرة الفنية والمساهمة بجزء من الدعم المالي مما كان له أثر كبير في تحقيق الهدف.



أسلوب العمل لتضمين شؤون المرأة في الخطة:

استغرقت عملية إعداد مقترح خطة النهوض بالمرأة حوالي ثمانى عشر شهراً، وبدأت بمناقشات ومقترحات أعضاء اللجان الدائمة فى المجلس القومى للمرأة وتم تجميع مبدئى للسياسات المقترحة، ثم تم بعد ذلك عرض الخطوط الرئيسية لمقترح الخطة على المؤتمر القومى العام للمرأة (مارس ٢٠٠١) برئاسة السيدة الأولى السيدة سوزان مبارك والذى شارك فيه أكثر من ٧٠٠ فرد من الشخصيات العامة والخبراء والجمعيات الأهلية والمسؤولين وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء. استمرت جهود إعداد الخطة بالتشاور مع المختصين بالتخطيط فى الوزارات المعنية (٢٢ وزارة) والقطاع الخاص والهيئات التشريعية (لجان الخطة والموازنة فى مجلسى الشعب والشورى) والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية من خلال الأنشطة التالية:

أولاً: عقد المجلس ثمانية وخمسين حلقة نقاشية «لتضمين المرأة فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» لمناقشة مفهوم التخطيط المستجيب للنوع وأهمية إدماج المرأة وتضمينها فى الخطط الخمسية والاجراءات المطلوبة لذلك شارك فيها مسئولو التخطيط فى الوزارات.

ثانياً: عقدت ورشة عمل موسعة بعنوان «التخطيط الاستراتيجى» استهدفت ماهية وعناصر ومنهجية ومراحل التخطيط الاستراتيجى ومراحل ادماج النوع.

ثالثاً: تم عقد ورشة عمل موسعة بعنوان «نحو موازنة ومراجعة تستجيب لاحتياجات الرجل والمرأة

معاً» وتم إعداد أول دراسة فى مصر حول «الموازنة المستجيبة للرجل والمرأة معاً» وتم إعداد مجموعة الأدلة التدريبية فى هذا المجال.

رابعاً: تم تنفيذ برنامج تدريب شملت ٢١ وزارة حول تطوير أساليب المتابعة والتقييم وموازنات الأداء لتكون من منظور النوع الاجتماعى.

خامساً: قام المجلس بإعداد خمسة أدلة للاستعانة بها فى البرامج التدريبية المتصلة بهذه الأنشطة:

- دليل موازنات الأداء والنوع الاجتماعى
- دليل الموازنة التى تستجيب لاحتياجات المرأة

- دليل المتابعة والتقويم من منظور النوع الاجتماعى

- دليل المراجعة التى تستجيب للنوع

- دليل اعداد المدربين فى هذه المجالات

سادساً: تم تنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات ورفع مهارات مسئولى التخطيط فى الوزارات المختلفة ووزارة التخطيط من خلال توعية المخططين بمفاهيم وقضايا واعتبارات النوع الاجتماعى وخلق روابط قوية بين العاملين فى التخطيط فى الوزارات المختلفة ووزارة التخطيط وتوحيد الفكر حول قضايا واهتمامات المرأة المصرية.

سابعاً: تم عقد عدة اجتماعات مع مديرى التخطيط لكل وزارة على حدة ومع وزارة التخطيط لاستعراض ومناقشة اسلوب تضمين المرأة فى الخطة الخمسية لكل وزارة.

ثامناً: تم عقد حلقات نقاشية بعد ذلك بغرض متابعة ماكان يتم بالفعل فى الوزارات المختلفة بشأن تضمين المرأة فى خطة كل وزارة أثناء إعداد الخطة القومية للدولة.

تضمين شؤون المرأة فى الخطة القومية**للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)**

نجح المجلس القومى للمرأة فى تضمين شؤون المرأة فى الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) من خلال إرساء القواعد والمعايير والآليات اللازمة لتحقيق هدف أساسى من أهداف إنشائه، وهو العمل على تمكين المرأة من المشاركة الفعالة فى التنمية، وهو ما أصبح قضية عامة لها أولويتها فى أجندة العمل الوطنى.

وقد قام المجلس بجهد فائق لتحقيق هذا الهدف إيماناً منه بأن آثاره الإيجابية لا تعود على المرأة فقط، بل تعم على كافة مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها، وأن القضاء على الفوارق النوعية هو قضية محورية من قضايا التنمية إلى جانب أنه هدف للتنمية فى حد ذاته. وقد تركزت جهود المجلس القومى للمرأة فى:

أولاً: تضمين شؤون المرأة فى خطة الدولة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: العمل على أن تكون الموازنة العامة للدولة مستجيبة للنوع الاجتماعى.

ثالثاً: التأكيد على أن تكون أساليب المتابعة والتقييم وموازنات الأداء من خلال منظور النوع الاجتماعى.

هذا بالإضافة إلى تنفيذ ما التزمت به مصر دولياً لتحقيق أحد أهداف الألفية الإنمائية، وهو هدف المساواة بين الجنسين، حيث يكتسب هذا الهدف أهمية خاصة لما له من أثر بالغ على تحقيق باقى أهداف الألفية.



بعض ملامح التغيير في الخطة القومية :

- ١ - تم وضع قضايا النوع الاجتماعي في نسيج الخطة باسلوب متطور
- ٢ - أصبحت برامج التخطيط مستجيبة للنوع الاجتماعي إلى حد كبير
- ٣ - البدء في تبني مفهوم برامج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي
- ٤ - البدء في تبني مفهوم موازنات الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي
- ٥ - تطورت بعض أساليب المتابعة والتقييم لتصبح من منظور النوع الاجتماعي
- ٦ - استحداث مؤشرات حديثة غير نمطية بهدف رفع القدرات التخطيطية وتطوير الخطط القطاعية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

أهم النتائج:

كان نتيجة إتباع هذا الاسلوب المتطور في توضيح مفهوم التخطيط بحسب النوع الذي قام عليه وتبناه المجلس القومي للمرأة لأول مرة في جمهورية مصر العربية... ارتفاع الاستثمارات المخصصة لبرامج النهوض بالمرأة في الخطة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) ارتفاعاً ضخماً، فقد بلغت الاستثمارات في الخطة الخمسية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) ٣٢٥٧ مليون جنيه مصرى، وهو ما يمثل أكثر من ضعف الاستثمارات الموجهة للمرأة في الخطة الخمسية السابقة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢).

هذا دليل واضح يشير إلى أهمية التمسك بمفهوم التخطيط بحسب النوع الاجتماعي والعمل على استمرار الأخذ به لتحقيق أهم أهداف التنمية، وهو القضاء على الفوارق النوعية.

شكر وتقدير

يأتى «اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة» في مقدمة التكاليفات التى نص عليها القرار الجمهورى المنشئ للمجلس القومى للمرأة.

وفى عام ٢٠٠٢ استطاع المجلس أن يضع مقترحاً لإدماج النوع الاجتماعى فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، وهى الخطة التى أقرها كل من مجلسى الشعب والشورى. ويوضح التقرير الذى بين أيدينا أن المشروعات التى تستهدف المرأة قد أدرج لها مكون خاص بها.

إن هذا العمل يمثل نموذجاً للكيفية التى تتلاحم بها الشراكة الحقيقية، والتحالف الاستراتيجى، والتفكير العلمى ومناهج التخطيط المتقدمة.. فكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النجاح لأى جهد بهذا الحجم الهائل.

وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لولا التعاون المثمر بين المجلس القومى للمرأة والأجهزة الحكومية والبحثية، والفكرية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية.. لقد خرج هذا التقرير كنتيجة لجهد فريق عمل جاد، ومن خلال تعاون فعال وغير مسبوق بين المجلس القومى للمرأة وأربعة من منظمات الأمم المتحدة هى: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. ولم يكن لهذا التقرير أن يخرج إلى النور دون تعاون جماعى من هذه المنظمات.

كما كان الدعم الذى قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) فى صياغة هذا التقرير، أثره الذى يستحق الشكر والشاء.

أ. د. فرخندة حسن

الأمين العام

للمجلس القومى للمرأة



المحتويات :

- ٥ - شكر وتقدير
- تضمين شؤون المرأة فى الخطة القومية للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ ٧
- ٩ - مقومات النجاح
- ١٠ - العوامل المساعدة
- ١١ - أسلوب العمل
- ١٢ - المخرجات
- بعض ملامح التغيير
- ١٣ - وأهم النتائج
- ١٤ - ختام